ما عدّه ابن عصفور شاذًّا من الاستعمالِ القرآنيّ،دراسة وصفيّة وتحليليّة

م.د عقيل جابر كاظم كلية الإمام الكاظم(عليه السلام)أقسام الديوانية
nlecdiw36@iku.edu.iq

-ملخّص البحث :

عُني القدماء والمحدثون بالاستعمال اللغوي بوصفه مربض همّ الباحث المشتغل بعلوم اللغة؛ لمعرفتها نظامًا وألفاظًا ودلالاتٍ وتراكيب،وظواهر لغوية،وتوصيفًا قلة وكثرة.والاستعمال الشاذّ هو من أنماط الأداء اللغوي الذي عُني به علماء اللغة وباحثوها،ولا سيّما النحويين،بوصفه أداءً لغويًّا فصيحًا؛لذلك سيُعنى هذا البحث بدراسة ما وُصِف بالاستعمال الشاذ في القرآن الكريم عند ابن عُصفور؛لمعرفة المسوّغات التي استند إليها في هذا الوصف للأداء القرآني،وأسباب ذلك في ضوء ما قرّ في المدوّنة النحويّة.

Abstract

Both classical and modern scholars have paid close attention to linguistic usage, seeing it as the central concern of any researcher working in the language sciences, as a way of understanding language as a system, in its vocabulary, meanings, and structures, its linguistic phenomena, its description in terms of rarity and frequency, and the stability of the linguistic rule built upon the actual performance of the language user.

Anomalous (shath) usage is one of the patterns of linguistic performance that language scholars and researchers, grammarians in particular, have taken great interest in, regarding it as eloquent (fasih) linguistic performance. This research is therefore devoted to studying what Ibn ʿUsfur described as anomalous usage in the Holy Qur'an, to identify the justifications he relied upon in applying this description to Qur'anic usage, and the reasons behind it, in light of what has been established in the grammatical tradition.

-الكلمات المفتاحية:
الاستعمال الشاذ،الاستعمال المطّرد،ابن عصفور، الاستعمال القرآني

-المقدّمة :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على رؤية أحد علماء النحو في توصيف الاستعمال القرآني الذي وصفه بالشاذ،ولا شكّ في أنّ هذا العالم النحوي له مسوّغاته في نعت الاستعمال القرآني بهذا الوصف.ولقد عُهِد في دراسات القدماء والمحدثين أنّ الاستعمال القرآني هو أعلى درجات الفصاحة والبلاغة؛لهذا سيقف البحث بعد تقسيمه على مبحثين على مفهوم الاستعمال الشاذ عند اللغويين ومن ثمّ الانطلاق للوقوف على التراكيب النحوية التي قال عنها ابن عصفور إنّها شاذّة والتي سيعنى بها المبحث الأول،أمّا المبحث الثاني،فسيعنى باستعمال البنى الصرفية التي عدّها ابن عصفور شاذّة في سياقها اللغوي في النص القرآني.وقد قام البحث على استدعاء نصّ ابن عُصفور مقرونًا بالنصّ القرآني محلّ الاستشهاد لهذا التركيب أو البنية الصرفيّة ،والإشارة إلى أمثلتها، والعود بها –بحسب ما يتطلبه سياق البحث منّا–إلى كتب اللغويين؛ لبيان الاستعمال الذي يأتي عليه في لغة العرب، والكشف عن رأيهم فيه.

المبحث الأوّل: التراكيب النحويّة

قبل الحديث عمّا عدّه ابن عُصفور شاذًّا من الاستعمال القرآني من التراكيب النحويّة يحسن بنا أن نبيّن معنى الشذوذ عند اللغويين والنحويين،جاء في كتاب العين:((شذّ الرجل من أصحابه،أي: انفرد عنهم.وكلّ شيء منفرد فهو شاذّ.وكلمة شاذّة.وشذّاذ الناس:متفرقوهم.وكذلك شذّان الحصى ...))[١].وقال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):((الشين والذال يدلّ على الانفراد والمفارقة:شذّ الشيء يشذّ شذوذًا،وشذّاذ الناس:الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم،ولا منازلهم،وشذّان الحصى:المتفرق منه...)) [٢]،فالشذوذ هو الانفراد والمفارقة،.وهو المعنى الذي أورده المعجميون في مصنفاتهم [٣].

وهو عند النحويين –بحسب قول ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)–ثلاثة أقسام[٤]:

الأوّل:مطّرد في القياس،شاذّ في الاستعمال،نحو:مكان مبقل،هذا في القياس،وفي الاستعمال الكثير المسموع:باقل.

والثاني:مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس،نحو:استصوبت الشيء،بدلا من استصبت الشيء.

والثالث:الشاذّ في القياس والاستعمال،نحو:ثوب مصوون،ومسك مدووف،في تتميم صيغة مفعول مما عينه معتلة بالواو.

- تثنية الضمير بعد العطف بـ(أو)

أمّا التركيب النحوي الذي وصفه ابن عُصفور(ت٦٦٩هـ)أنّه شاذٌّ فهو تثنية الضمير بعد العطف بـ(أو)،في قوله تعالى:(يا أيُّها الذين آمنوا كونوا قَوَّامين بالقسطِ شُهداء لله ولو على

أنفسِكُم أو الوالدَيْنِ والأقرَبينَ إن يكنْ غنيًّا أو فقيرًا فاللهُ أولى بهما) [٥].قال وهو يتحدّث عن عطف الاسم على الاسم بغير الفاء وثمّ:((وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلّا الإفراد.فأمّا قوله تعالى:"إن يكن غنيًّا أو فقيرا فالله أولى بهما" فشاذّ لا يُقاس عليه))[٦].

أشار النصّ إلى أمرين:

أحدهما:عود الضمير في العطف بغير حرفه.

والآخر:حكم الاستعمال شاذّ لا يُقاس عليه.

ينطلق النصّ من أنّ العطف إذا كان بأو فلا بدّ –بحسب القاعدة النحويّة– من أن يكون فيه الضمير العائد مفردًا ،فإن جاء بغير ذلك فهو خلاف الاستعمال الذي جرت عليه القاعدة.وبالرجوع إلى ما كُتب عن هذا الاستعمال في المدوّنة النحويّة،فقد تحدّث بعض النحويين عن هذه الآية عند حديثهم عن (أو)،قال عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٧هـ):((ثمّ اعلم أنّ الواجب أن يعود الضمير فيما كان العطف فيه بأو على لفظ المفرد دون التثنية والجمع.تفسير هذا أنّ الواجب أن تقول:زيدٌ أو عمرو قام،ولا تقول:قاما؛لأنّك لم تثبت الفعل لهما جميعًا،وإنّما أثبته لأحدهما لا بعينه،فصرت كأنّك قلت:واحدٌ من زيد وعمرو قام.وأمّا قوله تعالى"إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما"فإنّ الضمير فيه بجنس الغني والفقير،لا لغني وفقير،المذكورين في الآية .ولايصحّ جعل الضمير لفقير وغنيّ بوجه؛ لأنّهما خبر كان ،والضمير يعود إذا عاد إلى المخبر عنه لا إلى الخبر.ألا ترى أنّ الذي يصحّ في المعنى أن تقول:إن كان غنيًّا أو فقيرًا فالله أولى به في الحالين:الفقر والغنى)) [٧].

وقال أيضًا:((وأما قوله تعالى"إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما"فإنّما جاء على المعنى كأنّه إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فالله أولى بهذين النوعين،وإذا كان أولى بالنوعين كان هذا المقصود داخلًا تحته)) [٨].

وقال أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي(ت٤٧٩هـ):((فأما قوله تعالى"إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما"فمحمول على المعنى؛لأن القصد إليهما جميعا في الحقيقة))[٩].

وقال ابن مالك في شرح التسهيل(ت٦٧١هـ):((ومن العطف بها في التفريق المجرّد...وقوله تعالى"إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فاللهُ أولى بهما".والمراد بالتفريق المجرّد خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير،فإنّ مع كلّ واحد منها تفريقًا مصحوبًا بغيره،والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛لأنّ استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال أو كقولك :الكلمة اسم وفعل وحرف ...)) [١٠].

وقال ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ):((والسابع التقسيم،نحو:الكلمة اسم أو فعل أو حرف،ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى،ثمّ عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال:تأتي للتفريق المجرّد من الشك والإبهام والتخيير،وأمّا هذه الثلاثة فإنّ مع كلّ منهما تفريقًا

مصـــحوبًا بغيره ،ومثّل بنحو"إن يكن غنيًّا أو فقيرًا"،"وقالوا كونوا هودًا أو نصـــارى"[١١]،قال:وهذا أولى من التعبير بالتقســـيم؛لأنّ اســـتعمال الواو في التقســـيم أجود،نحو:الكلمة اســـم وفعل وحرف...ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضـي أنّ أو لا تأتي له،بل إثباته الأكثرية يقتضـي ثبوته بقلّة لـ(أو) ،وقد صرّح بثبوته في البيت الثاني...)) [١٢].

تحتمل النصوص المتقدّمة الآتي:

أوّلًا:الشذوذ في استعمال هذا التركيب يتمثّل في تثنية الضمير مع العطف بـ(أو).

ثانيًا:دلالة الآية محمولة على المعنى لا على اللفظ.

ثالثًا:دلالة أو وسياق الآية سوّغا عود الضمير على المثنّى.

رابعًا:اتفق النحويون على امتناع تثنية الضمير مع (أو)إذا كانت على بابها.

خامسًـــا:لم يقل أحدٌ من النحويين فيما ذكرناه إنّ هذا الاســـتعمال شـــاذٌّ لا يُقاس عليه إلّا ابن عُصفور.

ســـادسًـــا:أو في الآية على وجهها بمعنى التفصـــيل أو التقســـيم،وهو المعنى الذي حرره بعض النحويين كابن مالك.

وللوقوف على ما أظهرته نصـوص النحويين،يحسـن بنا العود إلى حرف العطف(أو) لمعرفة الدلالة والوظيفة،والاستعمال الذي ورد عن العرب في لغتها.

أمّا اسـتعمال أو في لغة العرب ،فإنّ الأصـل فيها لأحّد الشـيئين أو الأشـياء،قال سـيبويه (ت١٨٠هـــ):((وأمّا أو فإنّما يثبت بها بعض الأشياء ،وتكون في الخبر. والاستفهام يدخل عليها على هذا الحد...))[١٣].

وقال الرماني(ت٣٨٤هـ):((وأصل أو أن تكون لأحد أمرين ،يدلّك على ذلك أنّك لا تقول:زيد أو عمرو قاما؛لأنّ الغرض الإخبار عنهما)) [١٤].

وقال السيوطي(ت٩١١ هـ):((وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو إمّا،وأو، وأم))[١٥].

فالأصل في مثل سياق الآية أن يعود الضمير على مفرد لا على مثنّى،فإن جاء بخلاف هذا فإنّ البحث عن دلالة السياق أو تعاور الدلالة بين الحروف أو تصنيف الاستعمال أنّه ليس على القاعدة،كما ذهب ابن عصـفور سـيكون نتيجة لقبول الاسـتعمال اللغوي،أو ردّه،أو تسـويغه،أو وصفه، ولاسيّما الاستعمال القرآني.

وأمّا دلالة السّـــياق،فقيل عنها إنّ المراد بلفظي الغني والفقير معناهما لا لفظهما،فالضـــمير العائد ليس على لفظي الغني والفقير المذكورين،وإنّما يعود على جنسهما الذي يدلّ على الكثرة،فلا مشـــكـل في هـذا الاســـتعمـال الـذي يعود فيـه الضـــمير على المثنّى،قـال الطوســـي (ت٤٦٠هـــ):((وقوله"فالله أولى بهما"إنّما ثنّى،ولم يقل به لأنّه أراد فالله أولى بغناء الغني وفقر

الفقير؛لأنّ ذلك منه تعالى وقال قوم:لم يقصد غنيًّا بعينه،ولا فقيرًا بعينه وهو مجهول ،وما ذلك حكمه جاز الردّ عليه التوحيد والتثنية والجمع...)) [١٦].

أمّا تعاور الدلالة بين(أو)وغيرها،فمن الوجوه التي حُمل عليها حرف العطف(أو)في هذه الآية،أنّ أو بمعنى الواو،فقد ورد في كتب النحويين حديث عن هذا الاستعمال،ابتدأه الأخفش(ت٢١٥هـ) قائلًا:((وقال:" إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فالله أولى بهما"؛لأنّ (أو)ها هنا في معنى الواو.أو يكون جمعهما في قوله"بهما"لأنّهما قد ذكرا نحو قوله عزّ وجلّ"وله أخٌ أو أختٌ فلكلّ واحدٍ منهما" [١٧].أو يكون أضمر (مَنْ) كأنّه إن يكن من تخاصم غنيًّا أو فقيرًا ،يريد:غنيين أو فقيرين، يجعل(مَنْ) في ذلك المعنى ويخرج "غنيًّا أو فقيرًا" على لفظ مَنْ)) [١٨].

وقال الرمّاني:((ولا يجوز أن يقع أو مع الأفعال التي تقتضي فاعلين،ولا مع الأسماء التي على هذه الصفة.ولا يجوز أن تقول:تخاصم زيد أو عمرو،ولا جلست بين زيد أو عمرو،وكذلك ما جرى هذا المجرى.فأما قول الشاعر [١٩] :

فكان سيّان ألا يسرحوا نعمًا أو يسرحوا بها واغبرّت السّوحُ

فإنّما سوّغ ذلك أنّه وجدهم يقولون :جالس الحسن أو ابن سيرين على معنى الإباحة،وهو كقولك جالس الحسن وابن سيرين،فاستعمل ذلك على هذا التقدير،ولا يجوز مثله في الكلام))[٢٠].

وقال ابن مالك في ألفيته[٢١]:

وربّما عاقبت الواو إذا لم يُلف ذو النطق لِلَبسٍ مَنْفَذا.

قال ابن الناظم شارحًا(ت٦٨٦هـ):((أشار به إلى نحو قول الشاعر[٢٢]:

جاءَ الخلافةَ أو كانت له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قدرِ

أوقع أو مكان الواو لما أمن اللبس ،ورأى أنّ السامع لايجد عن حملها على غير معنى الواو مخرجًا)) [٢٣].

وقال ابن هشام الأنصاري:((التحقيق أنّ أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء،وهو الذي يقوله المتقدّمون،وقد تخرج إلى معنى بل،وإلى معنى الواو،وأمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها)) [٢٤]. وقصرها الزجاجي(ت٣٤٠هـ)على شواذ الشعر [٢٥].

وقال الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ):((ولما كثر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع،جاز استعمالها بمعنى الواو...)) [٢٦].فاستعمالها بمعنى الواو وارد في لغة العرب على اختلاف توجيه النحويين لهذا الاستعمال،وهذا الأمر سوّغ تثنية الضمير في الآية القرآنيّة.

أمّا النقد الموجّه إلى ابن عصفور لوصفه الاستعمال القرآني بالشذوذ،فكان من القدماء والمحدثين،أمّا القدماء،فقد ردّ أبو حيّان النحوي(ت٧٤٥هـ) هذا القول من ابن عصفور قائلًا:((...وهذا ليس بسديد ولا شذوذ في الآية ،ولا دليل فيها على جواز زيد أو عمرو قاما على جهة الشذوذ ولا غيره،ولأنّ قوله"فالله أولى بهما" ليس بجواب كما قررناه ،والضمير ليس عائدًا على

الغني والفقير الملفوظ بهما في الآية،وإنّما يعود على ما دلّ عليه المعنى من جنسي الغني والفقير))[٢٧] .

وقال السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ):((وقد أساء ابن عُصفور العبارة هنا بما يُوقف عليه في كلامه))[٢٨].وهذا يعني أنّه لا مسوّغ لوصف الاستعمال القرآني بالشاذّ ما دام له وجه من العربية.

وأمّا المحدثون ،فقال محققا كتاب المقرّب :((وهذا أيضًا من سقطاتهم فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية وهي أساس قواعد النحو واللغة.ثم إنّ العطف بأو لمعنى الإباحة وهي جمع كجمع الواو)) [٢٩].

وقال الدكتور خليل بنيان الحسون:((ويمضي ابن عصفور فيما هو سادر فيه من تشذيذ ما جاء في كلام الله،فيقول في سياق عرضه لحروف العطف وما يختصّ به كلّ منها في الاستعمال ...والغريب أنّ ابن عصفور بعد أن شذّذ ما في الآية ،وأفتى بأنّها لا يُقاس عليها تعرّض لمسألة حذف حرف العطف...فهو-كما ترى-يقيس على هذه العبارة الفجّة الخطأ،ويبني عليها حكمًا وهو حذف حرف العطف،فنحن لا نقول:ثوب محمد نظيفان ولا سائق السيارة منطلقان،ولا يصحّ القياس على كلامهم،هذا الذي يرتضيه،أمّا كلام الله فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه!!))[٣٠].

وبالعود إلى معنى الشذوذ لغة وفي اصطلاح النحويين،نجد ابن عصفور لم يخرج عمّا درج عليه النحويون من العمل بثنائيّة الاطّراد والشذوذ،فالاستعمال الذي خالف قواعدهم التي بنوها على الكثير يسمونه شاذًّا لا يُقاس عليه،وهذا لا يقدح بالاستعمال،سواءٌ أكان قرآنيًّا أم غير ذلك؛لأنّه يُخرج الاستعمال من الكثرة إلى القلّة والتفرّد لا غير،قال الفيومي:((وتقول النحاة شذّ من القاعدة كذا أو من الضابط ويريدون خروجه مما يُعطيه لفظ التجديد من عمومه مع صحّته قياسًا واستعمالًا)) [٣١].وما يُؤخذ على ابن عصفور في هذا الموضع من الحديث عن الاستعمال القرآني أنّه اكتفى بالوصف من دون أن يوجّه الاستعمال كما فعل النحويون،وقدموا أمثلة لتوجيههم النحوي،وكان عليه أن يسير بسيرتهم من استدعاء مسوّغات الاستعمال اللغوي التي تجعل منه استعمالًا جرى على وفق لغة العرب في كلامها.

المبحث الثاني: الأبنية الصرفيّة

أوّلًا-صيغ الجمع:

أمّا ما وصفه ابن عصفور شاذًّا من الأبنية الصرفية،فقد ورد في قوله الذي يتحدّث فيه عن مجيء جمع (فَعْل)على(أفعال)،ممثّلًا لهذا الاستعمال الشاذ في قوله تعالى:(**وأولات الأحمال**) [٣٢]، قال وهو يتحدّث عن جمع الاسم غير المنقوص جمع تكسير:((وإن كان غير منقوص،فإنّ للاسم الثلاثي الصحيح غير المضعّف إذا لم تكن فيه تاء التأنيث،إن كان على وزن "فَعْل"، جُمع في القليل على"أفعُل" كأكلُب،وقد شذّ منه شيء فجاء على أفعال،قالوا: "أزناد"، و"آراد"، و"أفراخ"،و:آناف" ،و"أفراد"،و"أحمال"،قال الله تعالى:"وأولات الأحمال"))[٣٣].

وبالعود إلى المدوّنة اللغوية،فإنّنا نجد سيبويه يقول:((واعلم أنّه قد يجيء في فَعْلٍ(أفعال)مكان أفعُل ،قال الأعشى[٣٤]:

وُجِدتَ إذا اصطلحوا خيرَهم وزندُك أثقبُ أزنادِها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب.ومن ذلك قولهم :أفراخ وأجداد وأفراد،وأجُدٌّ عربية وهي الأصل.ورأد وأرآد...))[٣٥].فالاستعمال وارد في لغة العرب في كلامها،لكنّه ليس مطّردًا فيكون الأصل الذي يُبنى عليه غيره،ولا يُقاس عليه،قال أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ):((وقد جمعوا فَعْلًا في العدد القليل على أفعال.وذلك قولهم:رَأْد وأرآد ...وذلك قليل لا يقاس عليه)) [٣٦].

وقال الواسطي(كان حيّاً قبل سنة٤٦٩هـ):((فأمّا ساكن العين،وليس عينه واوًا ،ولا ياءً،فجمعه في القلّة على أفْعُل،وفي الكثرة على فِعَال وفُعول :فَلْس وأفلُس ،وكعب وأكعُب ،وفرخ أفرُخ ،وقد جاء أفراخ وهو قليل)) [٣٧].

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:((ويمين وأيمن وشمال وأشمل وكراع وأكرع.قياسيّة لتضمنها ما في عناق وذِراع من التأنيث بلا علامة والتوافق في العدد بمدّة ثالثة زائدة،وعدم الوصفيّة.فلو كان فَعل صفة لم يُجمع على أفعل إلّا إذا كان مستعملًا استعمال الأسماء كعبد وأعبد. وإن كان معتلّ العين لم يُجمع على أفعل إلّا أن يُسمع فيُحكم بشذوذه كأَعيُن وأَثوُب...)) [٣٨].

وقال ابن هشام الأنصاري:((وشذّ نحو:أرطاب،كما شذّ في فَعْل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها،نحو:أحمال، وأفراخ،وأزناد،قال الله تعالى"وأُلات الأحمال"[٣٩] ...)) [٤٠].

وقال ابن الناظم:((فأمّا فَعْل مما هو صحيح العين فجمعه على أفعال شاذٌّ،نحو:فَرْخ وأفراخ،وزند وأزناد)) [٤١].

القارئ لهذه النصوص يلحظ الآتي:

أوّلًا:الأصل في فَعْل صحيح العين أنّه يُجمع على أفعُل،ولا يُجمع على أفعال.

ثانيًا:ما خالف أفعل في جمع فَعْل وصف بأكثر من وصف،كان منها الشاذّ.

ثالثًا:لم يكن ابن عصفور وحده من قال بشذوذ الاستعمال القرآني في هذا الموضع،وإنما ذكر ذلك غيره من النحويين،وهذ يعني أنّ الأمر بعيد عن الاستعمال القرآني إلا تمثيلًا.

رابعًا:العلة المانعة من القياس عليه هي قلته في الاستعمال وعدم اطّراده.

ولبيان هذا الأمر أكثر يحسُن بنا أن نعرف الموارد التي يُستعمل فيها أفعُل وأفعال جمعين باطّراد ومتى يبتعد الاستعمال عن هذه الموارد.

أمّا أفعُل فقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:((فالقياسي من (أَفْعُل)ما كان جمعًا لثلاثيّ، مجرّد،مفتوح الفاء،ساكن العين،صحيحها،غير صفة كـ(فَلْس)و(أفلس) و(نفس) و(أنفُس).أو جمعًا لاسم رباعيّ بمدّة ثالثة،مؤنّث،بلا علامة،خالٍ من وصفيّة...فكعب وأكعب وكلب وأكلب وضرب وأضرب قياسيّة لتضمّنها ما في فلس ونفس من الوزن وصحّة العين وعدم الوصفيّة)) [٤٢].

وقال ابن هشام:((الأوّل من أبنية القلّة:أفعُل بضم العين،وهو جمع لنوعين:أحدهما:فَعْل،اسمًا صحيح العين،سواءٌ صحّت لامه أم اعتلّت بالياء أم بالواو،نحو:كلب،وظبي،وجَرو،بخلاف نحو: ضَخم فإنّه صفة...الثاني:الاسم الرباعي،المؤنّث الذي قبل آخره مدّة ،كعناق ،وذراع،وعُقاب ،ويمين ،وشذّ شهاب وغُراب من المذكر)) [٤٣].

وقال ابن عقيل:((أفعُل،لاسم على فَعْل صحيح العين،نحو:فَلس وأفلس...وخرج باسم:الصفة نحو:كهل وضخم،وبصحيح العين:معتلها،كثوب وسيف،فلا يُقاس فيهما أفعل.أو مؤنث بلا علامة، رباعي،بمدة ثالثة،كعناق وأعنق وذراع وأذرع،وكراع وأكرع،ويمين وأيمُن ...)) [٤٤].

فما ذُكر لما يُجمع على أفْعُل هو المطّرد المقيس عليه،وما خالفه هو القليل الذي يصفه بعض النحويين بأنّه شاذّ مقابلة بينه وبين المطّرد،وبعضهم الآخر لا يتجاوز به وصف القليل مقابل الكثير،فالأمر درج عليه النحويون منذ سيبويه إلى المتأخرين منهم.

وأمّا أفعال،فقال ابن مالك: :((ولمّا تقرر المطّرد جمعه على (أَفْعُل) من الثلاثي نبّهت على أنّ ما سواه من الثلاثي إذا كان اسمًا غير صفة اطّرد على أفعال فبان بهذا أنّ نحو بيت وأبيات وثوب وأثواب مطّرد؛لأنّ اعتلال العين مانع من جمع فَعْل على أفعُل قياسًا.وبان –أيضًا–أنّ الجمع على أفعال مطّرد في غير فَعْل المقيّد...)) [٤٥].

وقال ابن هشام:((الثاني:أفعالٌ،وهو لاسم ثلاثي،لا يستحق أفعُل،إمّا لأنّه على فَعْل،ولكنّه معتل العين،نحو:ثوب وسيف،أو لأنّه على غير فَعْل،نحو:جَمَل،ونَمِر ،وعَضُد،وحِمل،وعِنَب،وإبِل،وقُفْل، وعُنُق...)) [٤٦] .

وقال ابن عقيل:((أفعال،لاسم ثلاثي لم يطّرد فيه أفعُل،نحو:حوض وأحواض،وبيت وأبيات... وخرج بالاسم الصفة،نحو:كهل؛وبالثلاثي:طحال ونحوه... ويُحفظ في فعل صحيح العين،ومن المسموع من ذلك قولهم:فرخ وأفراخ،وزند وأزناد،وألف وآلاف،وجد وأجداد، وقياس فَعْل المذكور :أفعُل ،والوجه أن ينقاس فيه أفعال،لكثرة ما سمع من ذلك،وهي تزيد على المائة)) [٤٧].

وعلى وفق ما تقدم سيكون ضمنا كلُّ ماخالف الأمثلة القياسية المطردة شاذًّا قياسًا لا استعمالًا،وتبعًا لذلك سيكون النحويون وإن لم يصرحوا بذلك واصفين للاستعمال القرآني في مواضع التفرد أو الخروج عن قواعدهم أنّه شاذٌّ؛لأنّه خالف الاطّراد الذي جعلوه معيارًا للقياس،قال ابن مالك: ((وعلى الجملة متى جُمع على أفعُل غير ما ذُكر أنّه فيه مطّرد عُلم أنّه شاذٌّ فلا يُقاس عليه)) (٤٨). وبهذا يكون ابن عصفور واصفًا لأي استعمال خالف المقيس عليه غير مبتعد عن منهج النحويين في مقابلتهم الشاذّ بالمطّرد.

أمّا مقابلتهم الشاذّ بالمطّرد المقيس عليه،فهو منهج ساروا عليه،قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) معلّلًا ذلك:((ولابدّ من ذكر ما شذّ من ذلك ليُعلم حتّى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئًا لأنّه استند إلى أصل من استعمالهم:فمن الشاذّ تكسيرهم فَعْلًا في القلّة على أفعال والقياس أفْعُل على ما تقدّم، قالوا:رأد وأرآد...)) (٤٩).وكذلك لبيان التداخل والاشتراك بين الاستعمالين في هذين الوزنين،قال ابن مالك:((ثمّ نبّهت أنّ ما حقّه أفعُل قد يشترك فيه أفعُل وأفعال،كفرخ وأفرُخ وأفراخ،وزند وأزنُد وأزناد)) (٥٠).

وبالعود إلى ابن عصفور،فإنّنا نجده قد وصف هذا الاستعمال نفسه بأكثر من وصف،فقال عنه في كتابه المقرّب إنّه شاذٌّ كما تقدّم،وقال عنه في شرحه لجمل الزجاجي إنّه قليل ولم يصفه بالشاذّ، قال:(وقد يُجمع في الكثير على فُعلان ،قالوا:بطن وبُطنان،وثغب وثُغبان.وقد يُجمع في القليل على أفعال،قالوا:رأد و أرآد،وزند وأزناد... قالوا:ثلج وأثلاج ،وبرد أبراد،وحمل وأحمال.قال الله تعالى:"وأولات الأحمال")(٥١).وتغيّر المصطلح عنده خير دليل على أنّه لم يقصد الإساءة إلى الاستعمال القرآني، فمعروف لدى النحويين أنّه لا مشاحّة في الاصطلاح.

ثانيًا–المصدر المعتلّ العين

جاء وصف ابن عصفور للاستعمال القرآني بالشذوذ في كلام له في باب المصادر ،وهو يتحدّث عن المصدر الذي تُحذف عينه أو فاؤه،ممثلًا للاستعمال الشاذ بقوله تعالى:(وإقام الصلاة) (٥٢)، قال:((وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء لزمته التاء عوضًا منه،نحو:إقامة،واستقامة،وعِدة، وحذفها شاذّ،نحو قوله تعالى"وإقام الصلاة")) (٥٣).

أمّا ما جاء في المدوّنة اللغويّة عن هذا المصدر في هذا الاستعمال القرآني،وما يعتريه من تغيّر في بنيته،فقال سيبويه:((وذلك قولك:أقمته إقامةً،واستعنته استعانةً،وأريته إراءةً.وإن شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل.قال الله تعالى"لا تلهيهم تجارةٌ ولا بَيعٌ عن ذكرِ اللهِ وإقامِ الصلاةِ وإيتاء الزكاةِ".وقالوا:اخترت اختيارًا،فلم يُلحقوه الهاء لأنّهم أتموه.وقالوا:أريته إراءً،مثل أقمتُه إقامًا؛لأنّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يُعوّضوا)) (٥٤).

وقال الفرّاء:((وأمّا قوله"وإقام الصلاة"فإنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت:أفعلت، كقيلك: أقمت،وأجرت،وأجبت،يقال فيه كله:إقامة وإجارة وإجابة لايسقط منه الهاء.وإنّما دخلت لأنّ الحرف

قد سقطت منه العين،كان ينبغي أن يقال:أقمته إقوامًا وإجوابًا فلمّا سُكنت الواو بعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما.فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثير للحرف...وإنّما استجيز سقوط الهاء من قوله"وإقام الصلاة"لإضافتهم إيّاه،وقالوا:الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد.فلذلك أسقطوها في الإضافة...)) (٥٥).

وقال الزجاج(ت٣١١هـ):((وأدخلت الهاء عوضًا من المحذوف،وقامت الإضافة ههنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة.وهذا إجماع من النحويين)) (٥٦).

وقال ابن الناظم:((ومن المعتل العين على إفعال أيضًا،إلّا أنّه يجب فيه نقل حركة العين إلى الفاء فتبقى ساكنة ،والألف بعدها ساكنة ،فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويُعوّض عنها بتاء التأنيث نحو:أقام إقامة وأعان إعانة وأبان إبانة،وقد تحذف الألف،ولا يُعوّض عنها بتاء التأنيث،كقوله تعالى"وإقام الصلاة"،ومنه قولهم:أجاب إجابا،بمعنى:إجابة،ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: أراه إراء)) (٥٧).

وقال أبو حيّان النحوي:((وذهب الفراء ،وتبعه ابن مالك إلى أنّ ما فيه تاء التأنيث قد تُزال للإضافة إن أمن اللبس،وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى"وإقام الصلاة"،و"ومن بعد غلبهم"(٥٨)،بناءً منه على أنّه لا يقال إلّا إقامة وغلبة ،وإنّ حذف التاء لأجل الإضافة...)) (٥٩).

وقال ابن عقيل:((فإن كان معتل العين نُقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت،وعُوّض عنها تاء التأنيث غالبا،نحو:أقام إقامة،والأصل إقوامًا...وقد جاء حذفها ،كقوله تعالى"وإقام الصلاة")) (٦٠).

وقال النظام(ق٩ هـ):((والتزموا الحذف والتعويض في نحو:تعزية،وإجازة،واستجازة من منقوص باب التفعيل وأجوف بابي الإفعال والاستفعال...ويجوز ترك التعويض في الإفعال عند الإضافة، كقوله عزّ من قائل"وإقام الصلاة"؛لنيابة المضاف إليه مناب التاء،ولم يُجوّزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام-حينئذٍ-لو جعل المضاف إليه نائبًا عن التاء)) (٦١).

فالذي نخرج به من هذه النصوص هو:

أوّلًا:جواز استعمال هذا المصدر في لغة العرب-بحسب ما قاله سيبويه-بتاء ومن غير تاء.

ثانيًا:الإضافة عوض من التاء المحذوفة، وهو قول الزجاج.

ثالثًا: في هذا اللفظ مصدران الإقام والإقامة،والأول مستعمل والثاني مقيس عليه.

رابعًا: مقولة الحذف للإضافة أصلها الفراء ثمّ تناقلها النحويون سببًا للحذف في هذا الاستعمال القرآني.

خامسًا: لم يقل بشذوذ هذا الاستعمال القرآني،غير ابن عصفور.

سادسًا: التغيّر الذي طرأ على بنية اللفظ هنا،هو أنّ هذه المصادر عند القدماء حدث فيها إعلال؛ لإعلال أصولها اللغويّة،وعند صوغ زنة إفعال منها ،فإنّ حركة العين التي هي فتحة تُنقل إلى

الفاء الساكنة ،ثمّ يُقلب حرف العلّة ألفًا لتحرّكه في الأصل وانفتاح ما قبله،فيلتقي ساكنان ،يُتخلّص من هذا الالتقاء بحذف الألف الزائدة للمصدر عند سيبويه،وحذف عين البنية عند الأخفش،فيترتّب على هذا نقصان في البنية،يُعوّض بتاء مزيدة في آخرها(٦٢).

أمّا في الدرس الحديث فهذا اللفظ اشتمل على مزدوج صاعد (وـــً)،مثّل كراهة في الاستعمال لدى العربي،فتخلّص منه بإسقاط الجزء الأول منه على النحو الآتي:

إقامة:أصلها:إقوام:ءـِ ق/و ـً/م ـُ ن على زنة إفعال.

نجم عن هذا الإسقاط تكوّن مقطع ابتدأ بصائت ،فنقلت قاعدة المقطع الأوّل إليه؛ليتقوّم بها ؛لأنّه غير جائز في بنية المقطع العربي ،وتزاد التاء عوضًا من المحذوف،هكذا:

إقامة:ء ـِ/ق ـً/م ـً/ت ـُ ن على زنة إفالة.

فالتغيّر الذي طرأ لم يكن على النحو الذي قال به القدماء،من نقل للحركة،ووجود ساكنين التقيا،وإنّما هو نقل للصامت بعد إسقاط عنصر المزدوج(٦٣).

أمّا النقد الموجّه لابن عصفور لقوله بشذوذ الاستعمال القرآني في هذا الموضع،فقال محققا الكتاب:((وهذا أيضا مجانبة للتأدب مع كلام الله تعالى)) (٦٤).

وقال الدكتور خليل بنيّان الحسون:((ولقد كان الأمثل بابن عصفور –لو كان مستذكرًا أنّه بين يدي كلام الله–أن يقول:...نحو إقامة واستقامة وعدة،ولا تُحذف في كلام الناس،وقد جاء حذفها في كلام الله،في قوله تعالى:"وإقام الصلاة"وفي ذلك ما يعصمه عن الوقوع في شبهة الحكم على كلام الله بالشذوذ...)) (٦٥).

وليس الأمر كما ذكروا،وإنّما أراد بالشذوذ القلّة والندرة التي تفرّدت بالاستعمال ،على المتعارف عند النحويين،ولم يوجّه كلامه نحو النصّ القرآني،بل جاء به على سبيل التمثيل(٦٦).

وهذا النقد مبنيٌّ على أنّ مصطلح الشاذّ هو قدح بالاستعمال القرآني،وليس كذلك،فقد رأينا فيما سبق أنّ النحويين يعملون بثنائيّة الاطّراد والشذوذ،والشاذُّ عندهم هو الذي لايُقاس عليه؛لأنّه لايُمثّل الكثير من الاستعمال اللغوي وإن كان على أعلى درجات الفصاحة كالنص القرآني؛لأنّه خالف أقيستهم،وما قولهم هذا إلّا إشارة إلى أوجه الاستعمال اللغوي المتفقة مع أقيستهم والمختلفة.

–نتائج البحث:

نوجز هنا أهمّ ما كشف عنه البحث من نتائج ، وهي على النحو الآتي:

١–لم يقصد النحويون وصف الاستعمال القرآني بالشاذّ لذاته،وإنّما جيء به تمثيلًا للاستعمال الذي لم يأتِ على وفق الموارد القياسيّة في الاستعمال اللغوي.

٢–كشف البحث عن أنّ ابن عصفور في بعض الموارد للاستعمال القرآني لم يكن الوحيد الذي وصفه بالشاذّ،وإنّما وصفه بذلك غيره.

٣-الشاذّ الذي وصفه ابن عصفور لبعض الاستعمالات القرآنية النحويّة والصرفيّة،أراد به غير المطّرد في القياس الذي يُقاس عليه غيره.

٤- كان التوصيف بالشاذّ نتيجة لثنائية توصيف الاستعمال:الشاذ والمطّرد، وهو منهج سار عليه النحويون في مقابلة الاستعمال المقيس عليه بالقليل الذي لا يُقاس عليه.

٥-كلّ ما وصف من الاستعمال القرآني بالشاذّ ذكرًا أو ضمنًا كان داخلًا تحت ما سمّوه المطّرد استعمالًا الشاذّ قياسًا.

٦-دخل الاستعمال القرآني في وصف النحويين مما اصطلحوا عليه بالشاذّ من دون أن يذكروا ذلك،وإنّما كشفت عن ذلك نصوصهم التي حددت الألفاظ الشاذّة عن الأوزان القياسيّة.

الهوامشُ:

(١) كتاب العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي:٦/٢١٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة،ابن فارس:٥٠٢.

(٣) يُنظر:الصحاح،الجوهري:٢٥٦٥،وأساس البلاغة،الزمخشري:٣٨٥،والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،الفيومي:٣٠٧،والقاموس المحيط،الفيروزآبادي:٣٣٤.

(٤) ينظر:الخصائص،ابن جنّي:١/٩٨-٩٩،والمصباح المنير:٣٠٧.

(٥) سورة النساء،من الآية:١٣٥.

(٦) المقرّب ،ابن عصفور:٢٥٨.

(٧) شرح الجمل في النحو ،عبد القاهر الجرجاني:٢٨٣.

(٨) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني:٢/٩٤٣.

(٩) شرح عيون الإعراب ،علي بن فضال المجاشعي:٢٨١.

(١٠) شرح التسهيل،ابن مالك:٣/٣٦٢-٣٦٣.

(١١) سورة البقرة،من الآية:١٣٥.

(١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري:١/٩٢.

(١٣) كتاب سيبويه:٣/١٦٩.

(١٤) كتاب معاني الحروف،الرماني:٨٠.

(١٥) الأشباه والنظائر في النحو،السيوطي:٢/١٢٧.

(١٦) التبيان في تفسير القرآن،الطوسي:١/٣٥٥-٣٥٦،وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ،الطبرسي:٣/١٨٩.

(١٧) سورة النساء،من الآية:١٢.

(١٨) معاني القرآن،الأخفش:١٦٣.

(١٩) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ،ينظر:ديوان الهذليين:١/١٠٧.

(٢٠) كتاب معاني الحروف:٧٨.

(٢١) ينظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك:٣٧٨،و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل:٣/٢١٤،وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك،أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي(ت ٩٥٣هـ):١/٤٤٢

(٢٢) البيت للشاعر جرير ،يُنظر:ديوانه:٤١٦.

(٢٣) ينظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٣٧٩،و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢١٤/٣،وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:٤٤٢/١

(٢٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٩٥/١.

(٢٥) ينظر:كتاب حروف المعاني،أبو القاسم الزجاجي:٥٢-٥٣.

(٢٦) شرح كافية ابن الحاجب،الرضي الاستراباذي:٣٩٨/٤.

(٢٧) تفسير البحر المحيط،أبو حيان النحوي الأندلسي:٣٨٥/٣-٣٨٦.

(٢٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،السمين الحلبي:١١٦/١،وينظر:اللباب في علوم الكتاب،ابن عادل الدمشقي الحنبلي:٦٨/٧.

(٢٩) المقرّب :٢٥٨.

(٣٠) النحويون والقرآن،د.خليل بنيان الحسون:١٤٥-١٤٦.

(٣١)المصباح المنير:٣٠٧.

(٣٢) سورة الطلاق،من الآية:٤.

(٣٣) المقرّب :٤٦١.

(٣٤) ديوانه:٢٣٩.

(٣٥) كتاب سيبويه:٥٦٨/٣.

(٣٦) كتاب التكملة،أبو علي الفارسي:٣٩٩.

(٣٧) شرح اللمع في النحو،القاسم بن محمد الواسطي:٢١٨،وينظر:شرح المفصّل ،ابن يعيش:١٥/٥.

(٣٨) شرح الكافية الشافية،ابن مالك:١٨١٦-١٨١٧.

(٣٩) سورة الطلاق،الآية:٤.

(٤٠) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،ابن هشام الأنصاري:٢٧٦/٤-٢٧٨،ويُنظر:شرح التصريح على التوضيح،الشيخ خالد الأزهري:٥٢٢/٢-٥٢٥.

(٤١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٥٤٨،وينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك:٤١٨/٤.

(٤٢) شرح الكافية الشافية:١٨١٥-١٨١٦.

(٤٣) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢٧٦/٤-٢٧٨،ويُنظر:شرح التصريح على التوضيح:٥٢٢/٢-٥٢٥.

(٤٤) المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل:٣٩٩/٣.

(٤٥) شرح الكافية الشافية:١٨١٧.

(٤٦) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢٧٦/٤-٢٧٨،ويُنظر:شرح التصريح على التوضيح:٥٢٢/٢-٥٢٥.

(٤٧) المساعد على تسهيل الفوائد:٤٠٢/٣-٤٠٣.

(٤٨) شرح الكافية الشافية:١٨١٦-١٨١٧.

(٤٩) شرح المفصّل،ابن يعيش:١٦/٥.

(٥٠) المصدر نفسه:١٨١٨.

(٥١) شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)،ابن عصفور :٥٣٣/٢-٥٣٤.

(٥٢)سورة الأنبياء،من الآية:٧٣ ،وينظر:سورة النور،من الآية:٣٧.

(٥٣) المقرّب:٤٩١.

(٥٤) كتاب سيبويه:٨٣/٤.

(٥٥) معاني القرآن،الفراء:٢٥٤/٢.

(٥٦) معاني القرآن وإعرابه،أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج:٤٦/٤.

(٥٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٣١١.

(٥٨) سورة الروم،من الآية:٣.

(٥٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان النحوي:١٨٠١/٤.

(٦٠)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٢١/٣.

(٦١) شرح شافية ابن الحاجب المسمّى بـ(شرح النظّام)،النظّام:٧٣.

(٦٢) يُنظر:معاني القرآن،الفراء:٢٥٤/٢،والمنصف،ابن جنّي:٢٩١/١-٢٩٢،والإيضاح في شرح المفصّل،ابن الحاجب النحوي:٤٢٦/٢،والممتع في التصريف،ابن عصفور:٤٩٠/٢،وشرح شافية ابن الحاجب المسمّى بـ(شرح النظّام):٧٣، وأداء ابن جنّي اللغوي في مصنّفاته،دراسة وصفيّة وتحليليّة،عقيل جابر كاظم،أطروحة دكتوراه،كليّة الآداب،جامعة الكوفة:١٠٩.

(٦٣)يُنظر:المزدوج في العربيّة،د.جواد كاظم عناد:١١٢-١١٣،وأداء ابن جنّي اللغوي في مصنّفاته،دراسة وصفيّة وتحليليّة:١١٠.

(٦٤) المقرب:٤٩١.

(٦٥) النحويون والقرآن:١٥٠.

(٦٦)يُنظر:أداء ابن جنّي اللغوي في مصنّفاته،دراسة وصفيّة وتحليليّة:١٠٩.

-المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

أولًا:الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان النحوي(ت٧٤٥هـ)،تح:د.رجب عثمان محمد،مراجعة:د.رمضان عبد التواب،ط١،مكتبة الخانجي،القاهرة١٩٩٨.

-أساس البلاغة،محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،ط١،دار إحياء التراث العربي،بيروت٢٠٠١.

-أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصريّة ،بيروت٢٠٠٨.

- الإيضاح في شرح المفصل,أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ),تح:د.موسى بناي العليلي,(د.ط),وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, العراق١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-التبيان في تفسير القرآن ،أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)،تقديم:آغا بزرك الطهراني،د.ط،دار إحياء التراث العربي،بيروت،د.ت.

-تفسير البحر المحيط،لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،تح:عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٣.

- الخصائص,أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ),تح:محمد علي النجّار,ط٤,دار الشؤون الثقافية العامة,بغداد١٩٩٠.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تح:د.أحمد محمد الخراط،(د.ط)،دار القلم ،دمشق(د.ت).

-ديوان أبي النجم العِجلي،الفضل بن قدامة(ت١٣٠هـ)،تح:د.محمد أديب عبد الواحد جمران، (د.ط)،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق٢٠٠٦.

-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،تح:د.محمود إبراهيم محمد الرضواني،ط١،وزارة الفنون والتراث،قطر ٢٠١٠.

-ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب،تح:د.نعمان محمد أمين طه،ط٣،دار المعارف بمصر(د.ت).

-ديوان الهذليين ،الدار القوميّة للطباعة والنشر،القاهرة ١٩٦٥.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)،تح:أحمد محمد الخراط، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،د.ت.

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك،أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي(ت ٩٥٣هـ)، تح:د.عبد الحميد جاسم محمد الفياض،ط١،درار الكتب العلمية،بيروت ٢٠٠٢.

-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تح:محمد باسل عيون السود،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت٢٠٠٠.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،علي بن محمّد بن عيسى،نور الدين الأشموني(ت٨٢٩هـ):تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،ط١،دار الكتاب العربي،بيروت١٩٥٥.

-شرح التسهيل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت٦٧٢هـ)،تح:د.عبد الرحمن السيد،ود.محمد بدوي المختون،ط١،دار هجر،مصر ١٩٩٠.

- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو،الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)،تح:محمّد باسل عيون السّود،ط٢،دار الكتب العلميّة ،بيروت ٢٠٠٦.

-شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)،ابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)،تح:د.صاحب أبو جناح، ط١،عالم الكتب، بيروت١٩٩٩.

– شرح الجمل في النحو,عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ),تح:د.خليل عبد القادر عيسى,ط١٠, الدار العثمانية,عمّان,دار ابن حزم,بيروت٢٠١١.

–شرح الرضي على الكافية،الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)،تح:يوسف حسن عمر،(د.ط)،جامعة قار يونس،ليبيا ١٩٧٨.

– شرح شافية ابن الحاجب,رضي الدين الاستراباذي:تح:محمد نور الحسن,ومحمد الزفزاف,ومحمد محيي الدين عبد الحميد,(د.ط),دار الكتب العلمية,بيروت١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

– شرح عيون الإعراب,أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي(ت٤٧٩هـ),تح:د.عبد الفتاح سليم, ط١,مكتبة الآداب,القاهرة٢٠٠٧.

–شرح الكافية الشافية،جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي،تح:د.عبد المنعم أحمد هريدي،دار المأمون للتراث،مكة المكرمة(د.ت).

– شرح اللمع في النحو,القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير(كان حيّاً قبل سنة٤٦٩هـ), تح:د.رجب عثمان محمد,ط١,مكتبة الخانجي,القاهرة٢٠٠٠.

– شرح المفصّل،موفق الدين،يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)،عالم الكتب،بيروت(د.ت).

–شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو،أبو زيد عبد الرحمنبن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)،تح:د.عبد الحميد هنداوي،(د.ط)،المكتبة العصرية،بيروت٢٠٠٥.

– شرح النظّام,نظام الملّة والدين,الحسن بن محمد النيسابوري,(من علماء القرن التاسع الهجري)، تعليق:علي الشملاوي,ط٦,قم١٤٢٧هـ.

– الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية,إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت٣٩٨هـ),تح:أحمد عبد الغفور عطّار,ط٤,دار العلم للملايين,بيروت١٩٩٠.

–القاموس المحيط،مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)،تح:مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة،ط٨،مؤسسة الرسالة،بيروت٢٠٠٥.

– كتاب التكملة,أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ),تح:د.كاظم بحر المرجان,(د.ط),مطابع مديرية دار الكتب,جامعة الموصل,العراق١٩٨١.

-كتاب حروف المعاني،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)،تح:د.علي توفيق الحمد،ط١،مؤسسة الرسالة،بيروت١٩٨٤.

-كتاب سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)،تح:عبد السلام محمد هارون،ط١،دار الجيل،بيروت (د.ت).

-كتاب العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)،تح:د.مهدي المخزومي،ود.إبراهيم السامرائي،دار الرشيد،بغداد ١٩٨٠.

-كتاب معاني الحروف،علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)،تح:د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢،جدة ١٩٨١.

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح العضدي,عبد القاهر الجرجاني,تح:د.كاظم بحر المرجان,دار الرشيد,بغداد١٩٨٢.

-اللباب في علوم الكتاب،عمر بن علي ،ابن عادل الدمشقي الحنبلي(ت٨٨٠هـ)،تح:عادل أحمد عبد الموجود،وعلي محمد معوّض،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٨.

-مجمع البيان في تفسير القرآن،الفضل بن الحسن الطبرسي(ت ٥٤٨هـ)،تح:هاشم رسول المحلاتي،وفضل الله اليزدي الطباطبائي،ط٢،دار المعرفة،بيروت١٩٨٨.

- المزدوج في العربية,د.جواد كاظم عناد,ط١,دار تموز,دمشق٢٠١١.

-المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل ،تح:د.محمد كامل بركات،ط١،دار الفكر بدمشق ١٩٨٢.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٤.

- معاني القرآن,أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ),قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه:إبراهيم شمس الدين,ط١,دار الكتب العلمية,بيروت ٢٠٠٢.

-معاني القرآن،يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)،تح:أحمد يوسف نجاتي،ومحمّد علي النجّار، (د.ط)،دار السرور(د.ت).

- معاني القرآن وإعرابه,أبو إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ),تح:د.عبد الجليل عبدُه شلبي,ط١,عالم الكتب, بيروت١٤٩٨هـ-١٩٨٨م.

- معجم مقاييس اللغة,ابن فارس(ت٣٩٥هـ),تح:عبد السلام محمد هارون,دار إحياء التراث العربي,بيروت ٢٠٠٨.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥،مؤسسة الصادق،قم ١٣٧٨هـ.ش.

- المقرّب,ابن عصفور,تح:أحمد عبد الستار الجواري,وعبد الله الجبوري,مطبعة العاني, بغداد١٩٨٦.

- الممتع في التصريف,ابن عصفور,تح:د.فخر الدين قباوة,ط٣,دار الآفاق الجديدة, بيروت(د.ت).

- المنصف,شرح ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت٢٤٩هـ), تحقيق إبراهيم مصطفى,وعبد الله أمين,ط١,إدارة إحياء التراث القديم ١٩٥٤.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)،تح:إبراهيم شمس الدين، ط١،دار الكتب العلمية،بيروت ١٩٩٨.

-الرسائل اللغويّة:

-أداء ابن جنّي اللغويّ في مصنّفاته،دراسة وصفيّة وتحليلية،عقيل جابر كاظم،أطروحة دكتوراه،كليّة الآداب،جامعة الكوفة،العراق٢٠١٧.